**المفهوم الثاني: الحق والعدالة.**

**تقديم:** يرمز **الحق** لغة إلى **الثبات واليقين والاستقامة**، واصطلاحا اعتبره لالاند بمثابة **"معيار أو قاعدة قانونية مقابل ما هو واقع فعلي"**. فالحق بهذا المعنى هو ما لا يحيد عن قاعدة برهانية منطقية، أو أخلاقية قانونية. وهكذا يكون الحق قيمة أخلاقية وعقلية تؤسس لعلاقة الأفراد فيما بينهم داخل مجتمع سياسي منظم. أي: كل ما يتمتع به الفرد، ويستفيد منه باعتباره مواطنا ينتمي إلى دولة ما: **( حق الحياة، حق التملك، حق التنقل والإقامة...)**. أما **العدالة** فتعني لغة **الاستقامة والتوسط، والاعتدال**. و**اصطلاحا** يراد بها احترام حقوق الغير وحمايتها كما ترمز إلى الفضيلة الأخلاقية التي بموجبها يعطى كل ذي حق حقه في إطار القانون.

من خلال هذا التحديد الدلالي لكل من **الحق والعدالة** نسجل أن هناك علاقة وثيقة بينهما. فلا حق بدون عدالة، ولا عدالة بدون حق. ومنه فإن التأمل العميق في هذه العلاقة: **حق ـ عدالة**. يبين أنها تستبطن العديد من المفارقات: **فالحق** من جهة له **أساس طبيعي**، ومن جهة أخرى له **أساس وضعي**. يهدف إلى **تحقيق العدالة**، لكنه في الآن نفسه قد يتحول إلى **وسيلة لترسيخ التمايز الاجتماعي**. كما أن الحق والقانون حتى وإن نجحا في تحقيق **العدالة كمساواة**، إلا أنهما يفشلان في تحقيق **الإنصاف** بسبب قصورهما عن الإحاطة بكل الوقائع والنوازل التي يعرفها الواقع البشري. ومنه فإن الخوض في هذا الزوج المفهومي يضعنا وجها لوجه أمام الإشكالات التالية:

* **موقع الحق بين الطبيعي والوضعي.**
* **العلاقة بين الحق والعدالة.**
* **موقع العدالة بين المساواة والإنصاف.**

**فما موقع الحق بين الطبيعي، والوضعي؟ وكيف تتحدد العلاقة بين الحق والعدالة؟ وما موقع العدالة بين المساواة والإنصاف؟**

**المحور الأول: الحق بين الطبيعي والوضعي.**

**التأطير الإشكالي:** يراد بالحق الطبيعي مجموع الحقوق التي لها علاقة بطبيعة الإنسان. أي لها علاقة بجوانبه الفطرية، والغريزية، والبيولوجية، والوراثية مثل: **الحق في الحياة، والحق في الحرية، والحق في المساواة**. أما الحق الوضعي فيرمز إلى مجموع الحقوق التي لها صلة بما هو مكتسب، متغير واجتماعي، وثقافي وقانوني مثل: **حق التملك، حق الانتماء إلى حزب سياسي، حق التعبير**.....

يبدو من خلال هذا التحديد الدلالي وجود تقابل بين الحق الطبيعي، والحق الوضعي، مما يحفزنا على طرح التساؤلات الإشكالية التالية:

* **ما موقع الحق بين الطبيعي والوضعي؟ أو على ماذا يقوم الحق؟**
* **هل على ما هو طبيعي، أم على ما هو وضعي ثقافي؟**

**ـ تصور طوماس هوبس:**

جوابا على هذا الإشكال يعتبر **طوماس هوبس الطبيعي أساسا لقيام حق عادل، ومشروع. و**دعما لأطروحته أقام هوبس تمييزا واضحا بين **الحق الطبيعي** و**القانون الطبيعي**. حيث انطلق من تعريف **الحق الطبيعي**: **(عدالة الطبيعة)** بكونه يتحدد **بالحرية المطلقة**: **فعل أي شيء تسمح به القوة والقدرة ضمانا للبقاء**. وهو بذلك يختلف عن **القانون الطبيعي** الذي يعتبر بمثابة **قاعدة نابعة من العقل تلزمنا إما بفعل الشيء أو تركه**. وقد استند هوبس في مقاربته للحق الطبيعي إلى فرضية حالة الطبيعة متخيلا إياها مليئة بالجور، والظلم، والصراع، والحرب: **"حرب الكل ضد الكل"** وبما أن هذه الحالة قامت على القوة كان طبيعيا أن تهدد حياة الإنسان، وبالعقل، توصل الإنسان إلى أنه، لتجاوز هذه الحالة التي كانت تعيشها البشرية في حالة الطبيعة جراء **تعارض الإرادات**، وجب التخلي بصفة نهائية عن الحرية والحقوق الطبيعية لفائدة سلطة تقوم بتوفير الأمن والحماية.

يبدو، إذن أن **القانون الطبيعي** مصدره العقل يقوم على **تحويل الحرية الطبيعية إلى حرية مدنية** تحد من تصرفات الأفراد، وتلزمهم بالسلوك وفق القواعد القانونية المتواضع عليها. وبذلك يكون هذا القانون مبني على قواعد أخلاقية، وقانونية تضمن **حق الحياة والبقاء** لجميع الأفراد بغض النظر عن مؤهلاتهم وقدراتهم.

**نقد الموقف:** تتجلى قيمة هذا الموقف في جعله الطبيعي أساسا لقيام حق عادل، ودعوته لصيانة الحقوق الطبيعية للناس، وجعلها كونية مطلقة لما لذلك من آثار إيجابية على حياتهم. لكن ما يعاب عليه هو اغفاله لما هو ثقافي وضعي، ودوره في ابداع الحقوق وتكريسها.

**تصور باروخ اسبينوزا:**

في نفس السياق تقريبا يسير باروخ اسبينوزا معتبرا بأن **أساس الحق طبيعي**. وذلك من منطلق أن الإنسان في حالة الطبيعة كان يعيش تحت وطأة الصراع من أجل البقاء. لكونه خاضع لغرائزه وشهواته، مما يدفعه إلى القضاء على كل من هو دون قوته. إلا أن هذا الخضوع ليس مرده إلى أنانية الإنسان، وميله إلى الشر أكثر من الخير، وإنما لكونه خاضع لعلل كبرى تسير الكون ككل، وتحتم عليه السلوك وفق ما تفرضه عليه. فالإنسان، بهذا المعنى، يتصرف وفق قوانين الطبيعة، وهو بذلك يمارس حقا مطلقا يتمثل في قانون الشهوة الذي يخضع له الإنسان بشكل حتمي، لأن الشهوة سابقة عن العقل. وهكذا سيؤدي هذا الوضع إلى انعدام الأمن والسلم مما دفع الإنسان إلى استخدام عقله والتأسيس لمجتمع سياسي يضمن حق البقاء للجميع، وحماية مصالحهم بناء على اتفاق وتعاقد إرادي. وبالتالي الخروج من حالة الطبيعة الخاضعة **لقانون الشهوة** إلى حالة المدنية الخاضعة **لقانون العقل**.

**تعليق:** رغم اختلاف الفلاسفة التعاقديين في تصورهم حول أصل الإنسان، ووضعه في حالة الطبيعة، ووضعه في حالة المدنية، فإنهم يلتقون في كون الحق الطبيعي هو أساس كل الحقوق المدنية، وقاعدتها المركزية على اعتبار أن الانتقال إلى حالة التمدن كان الهدف منه هو صون الحقوق الطبيعية، وحمايتها لا غير، وعليه يرى هؤلاء باستحالة رسم خط فاصل بين الحق الطبيعي والحق الوضعي.

**تصور هانز كيلسن:**

في المقابل يعتبررجل القانون الألماني **هانز كيلسن** في مؤلفه **"نظرية خالصة في الحق"** أن **الوضعي، أو الثقافي، هو أساس قيام حق عادل ومشروع.** ودعما لأطروحته انطلق كيلسن من انتقاد الفلاسفة التعاقديين، واصفا موقفهم من الحق بالميتافيزيقي لأنهم نظروا إلى الحق في إطار ما ينبغي أن يكون، وليس في إطار ما هو كائن، فعلي، وواقعي. ومن هذا المنطلق أقر بوجود قطيعة بين الحق الطبيعي، والحق الوضعي، لأن هذا الأخير يتأسس على اعتبارات عقلية واجتماعية، وثقافية متصلة بما هو قانوني. **" القانون يقول الحق، والحق يقول القانون".** كما أكد على أن تأسيس الحق على القانون سيضفي عليه طابع النسبية، والتغير دون أن يفقده مشروعيته، وقيمته.

**استنتاج:** من خلال ما سبق، نسجل اختلافا بين الفلاسفة حول موقع الحق بين الطبيعي والوضعي، فإذا كان البعض دعا إلى ضرورة التشبت بالحقوق الطبيعية بوصفها حقوقا مطلقة، وكونية محايثة لطبيعة الإنسان كإنسان، فإن البعض الآخر نظر إلى الحق بوصفه نسبيا متصلا بما هو ثقافي، وقانوني. وتجاوزا لهذا التناقض يمكن القول أن الحق ذا طبيعة تركيبية، ومن ثمة لكي يكون عادلا عليه الاستجابة لما هو طبيعي، ووضعي معا.

**المحور الثاني: العدالة كأساس للحق.**

**التأطير الإشكالي:** إذا كان الحق قيمة أخلاقية وعقلية مؤسسة لعلاقات الأفراد فيما بينهم داخل مجتمع سياسي منظم، والعدالة فضيلة أخلاقية ومدنية، ومطلبا إنسانيا ساميا يعطى بموجبها كل ذي حق حقه وفقا للقانون المتواضع عليه داخل المجتمع. فإن التأمل العميق في طبيعة العلاقة بين الحق والعدالة يضعنا وجها لوجه أمام إشكال فلسفي عويص يمكننا صياغته والتعبير عنه من خلال التساؤلات التالية:

* **كيف تتحدد العلاقة بين العدالة والحق؟ هل هي علاقة تكامل، أم تنافر؟**
* **أيهما يؤسس الآخر؟ هل العدالة أساس الحق، أم العكس؟ بمعنى: هل دائرة الحق محدودة بقوانين الدولة، أم أنها أوسع نطاقا منها؟**

**ـ تصور أرسطو**

في معرض جوابه عن هذا الإشكال يعتبر **أرسطو** **العدالة أساس الحق.** حيث أسس تصوره هذا على أساس **التمييز بين** **العدل والظلم**. فالرجل العادل هو الذي يتصرف وفق القانون ويرعى المساواة. أما الظالم فهو الذي يتعدى حدود القانون، ولا يرعى المساواة. وعليه تكون الأفعال العادلة هي تلك الموافقة للقانون والتشريعات. فالقانون هو ما يشرع الأفعال، ويستصدر الأحكامالضامنة لمصالح الحاكم والشعب معا. ومنه تكون كل الأفعال المشرعة قانونيا أفعالا عادلة. وهذا معناه أن هناك تماه واضح بين العدالة والقانون. فلا عدالة دون التزام بالقوانين. ذلك أن احترام القانون هو الضامن الوحيد لقيام مجتمع عادل تسوده المساواة.

**نقد الموقف:** إن جعل العدالة أساسا للحق، والدعوة إلى احترام القانون ومعاملة الناس بالتساوي له قيمته الفلسفية التي لا يمكن القفز عليها، لأن من شأن ذلك خلق نوع من التماسك بين أفراد المجتمع، والحد من الفوضى. **لكن إلى أي حد يمكننا أن نثق في قوانين الدولة؟ ألا يمكنها أن تكون جائرة أحيانا؟ وهل كل الأفعال المشرعة قانونيا عادلة؟ وهل بإمكان قوانين الدولة ضمان جميع الحقوق؟ ألا يمكن الحديث عن حقوق خارج عدالة قوانين الدولة؟**

**ـ تصور باروخ اسبينوزا:**

في نفس الاتجاه تقريبا يسير **باروخ اسبينوزا** الذي **يعتبر العدالة أساسا للحق، حيث لا مجال للحديث عن الحق خارج عدالة قوانين الدولة.**

لأن الغاية التي تصبو الديمقراطية إلى تحقيقها هي جعل الناس يعيشون وفق مقتضيات العقل ( القانون )، بعيدا عن الفوضى والكراهية، لذلك يجب على الحاكم احترامها، وعلى الناس الانصياع لأوامره وللقوانين التي يسنها، وإلا انهار البناء الديمقراطي ككل.

إن أي انتهاك للقانون يعني الابتعاد عن العدالة التي تتحدد بإعطاء كل ذي حق حقه طبقا للقانون المتعاقد عليه، وهي بذلك تختلف عن الظلم باعتباره تحايلا على القانون لسلب حقوق الغير، ولتحقيق العدالة ينصح سبينوزا القضاة المكلفين بالتطبيق الفعلي للقانون بضرورة معاملة الناس بالتساوي بغض النظر عن مواقعهم الطبقية ضمانا لحقوق الجميع.

**تصور شيشرون:**  **"لا يوجد عبث أكبر من الاعتقاد بأن كل ما هو منظم بواسطة المؤسسات أو قوانين الشعوب عادل......هكذا لن توجد عدالة ما لم توجد طبيعة صانعة لها، ولو تم تأسيسها على المنفعة لتغيرت بتغيرها. إنه إذن لطالما لم يقم الحق على الطبيعة فإن جميع الفضائل ستتلاشى".**

في المقابل يرى المؤرخ ورجل القانون، والخطيب الروماني شيشرون في مؤلفه **"الجمهورية "** أنه **يجب أن يقوم الحق على العقل السليم، والطبيعة الخيرة في الإنسان.** فحسبه لا ينبغي تأسيس الحق على القوانين والمؤسسات لأنها متغيرة، ونسبية، وقد تكون جائرة أحيانا، ذلك أن العديد من القوانين يضعها الحكام الطغاة لخدمة مصالحهم الخاصة، لا مصلحة الشعوب. وتاريخ التشريعات الإنسانية خير شاهد على ذلك لأنه يمدنا بأمثلة واقعية لقوانين وضعت لا لخدمة الشعوب، وإنما لخدمة مصلحة واضعيها مما يجعل من القانون سلطة أو قوة بيد الطبقة الحاكمة تستخدمه من أجل اخضاع الاخرين. لهذا وجب البحث عن أساس آخر للحق. وفي هذا الإطار اقترح شيشرون تأسيس الحق على الطبيعة الخيرة في الإنسان، والمتمثلة في قدرته على التمييز بين الخير والشر، وميله الطبيعي إلى حب الخير للناس. وهو حب تنجم عنه فضائل كثيرة كالكرم، وحب الوطن، واحترام المقدسات.

**استنتاج:** ينتهي بنا النقاش حول علاقة الحق بالعدالة أمام موقفين متعارضين أحدهما حاول إقامة الحق على عدالة قوانين الدولة، وتشريعاتها القضائية، رغم أن الحق يسمو عليها بالنظر إلى نسبيتها، وجورها أحيانا. أما الثاني فأصر على ضرورة تأسيس الحق على العقل السليم، والطبيعة الخيرة في الإنسان، وهذا موقف مثالي، لأن الناس لا تصدر عنهم سلوكات خيرة دوما بسبب نزوعهم العدواني، وبسبب صراع المصالح، وأشكال التفاوت بينهم. وتجاوزا لهذا القصور في كلا الموقفين يمكن القول بأن الحق لا يمكن أن ينفصل عن العدالة، كما أن العدالة لا يمكن أن تكون أساسا للحق إلا إذا كانت هناك مساواة في الحقوق والواجبات، وتكافؤ الفرص، ومراجعة دائمة للقوانين، وإبداع مستمر للحقوق والحريات. مع التوزيع العادل للثروات بين الأفراد وفق شروط موضوعية، لا ذاتية.

**المحور الثالث: العدالة بين المساواة والإنصاف.**

**التأطير الإشكالي:** ترمز **المساواة** إلى الفعل العادل الذي يعامل الناس بالتساوي رغم الفروق الفردية، وأشكال التفاوت الموجودة بينهم. كما يراد بها أيضا التطبيق الحرفي للقانون على الجميع دون محاباة لأحد. أما **الإنصاف** فيراد به الحكم العادل الذي يقوم على أساس مراعاة الفروق الفردية بين الناس، وأشكال الاختلاف والتمايز الموجودة بينهم على مستوى الحاجات، أو القدرات والمؤهلات. كما يشير أيضا إلى الحكم العادل الصادر عن احترام روح القانون، لا عن التطبيق الحرفي له. وحيث أن العدالة تقوم على احترام حقوق الغير، وحمايتها، من خلال الحرص على إعطاء كل ذي حق حقه، فإن التأمل الفلسفي العميق، يجعلنا نتساءل حول طبيعة العلاقة التي يمكن أن تجمع بين العدالة والمساواة من جهة، وبينها وبين الإنصاف من جهة ثانية. ويمكن التعبير عن ذلك من خلال التساؤلات التالية:

* **ما موقع العدالة بين المساواة والإنصاف؟**
* **هل تهدف العدالة إلى تحقيق المساواة بين الأفراد، أم إلى إنصافهم؟**
* **وهل تتحقق العدالة بالمساواة التامة بين الناس، أم أن الأمر يقتضي اللجوء إلى الإنصاف؟**

**تصور إميل شارتييه "ألان":**

في معرض جوابه عن هذا الإشكال يميل الفيلسوف الفرنسي **إميل شارتييه** الملقب ب**"ألان"** إلى **اعتبار المساواة التامة أساسا للعدالة.** وذلك من منطلقأنالعدالة تعني خضوع الجميع للقوانين بالتساوي، ومعاملتهم بالتساوي، بغض النظر عن مظاهر التفاوت الموجودة بينهم، وفي هذا السياق يميز ألان في عملية البيع والشراء بين السعر العادل، وسعر الفرصة، **فالسعر العادل**، حسبه، يجب أن يكون محددا ومعلنا عنه في سوق عام بالتساوي بين جميع الناس، بينما سعر الفرصة يكون مطبوعا بالتفاوت، واللاتكافؤ، لأنه يجمع بين بائع له خبرة، ومشتر لا خبرة له. لذلك فهو ليس من العدل والعدالة في شيء. ومن هذا المنطلق يرفض بشدة موقف أولئك الذين يقولون: **"أن اللامساواة من طبائع الأمور".** معتبرا قولهم قولا بئيسا.

**نقد الموقف:** إن جعل المساواة التامة عنوانا للعدالة له قيمته الفلسفية، وله ما يبرره على أرض الواقع ذلك أن من ضياع الحقوق وفساد الأمم هو التمييز بين الناس ومحاباة بعضهم. **لكن إلى أي حد تستطيع المساواة التامة بين الناس تحقيق العدالة؟ ألا يمكنها أن تكون سببا في هضم حقوق البعض أحيانا؟**

**تصور ماكس شيلر:**

في المقابل يعتبر الفيلسوف الألماني **ماكس شيلر** في مؤلفه: **"الإنسان الحاقد". الإنصاف أساس العدالة.** ذلك أنالعدالة الحقة هي العدالة المنصفة التي تراعي الفروق بين الناس أي اختلاف الناس وتمايز طبائعهم ومؤهلاتهم، ومن الظلم أن نطالب بالمساواة المطلقة بين جميع الناس، لذلك فإن الذين يقولون بها يتآمرون على القيم الإنسانية، بل وتسكنهم رغبة دفينة في الحط من قيمة الأشخاص المتميزين، والذين يتوفرون على مؤهلات خاصة. وفي هذا يقول:**" يبدو واضحا أن وراء هذه المساواة المنشودة ـ غير المضرة في الظاهرـ تتستر دائما الرغبة الدفينة في خفض الأشخاص المعتبرين أكبر وأعظم من غيرهم، إلى مستوى الأشخاص الذين هم في أسفل درجات السلم....."**

**ـ تصور أرسطو:**

علاقة بالإشكال أعلاه ومن زاوية أخرى يميل الفيلسوف اليوناني **أرسطو** إلى **اعتبار الإنصاف أساسا للعدالة.** حيثيقر بوجود تطابق بين العدالة والإنصاف، لكن مع ذلك يبقى الإنصاف أفضل من العدالة، لأنها تستند إلى القانون الوضعي، وهذا الأخير يتميز بالعمومية مما يجعله لا يعير اهتماما للحالات النوعية، والخاصة، مما يعرضه إلى الأخطاء والهفوات، ولتصحيح تلك الهفوات يتدخل الإنصاف فيعمل على تكييف ما هو عام مع ما هو خاص احتراما لروح القانون، ومن هذا المنطلق ينصح أرسطو مجلس الشعب أو الهيأة المشرعة بضرورة تحيين القانون باستمرار لتجاوز قصوره، وأخطائه، وحتى يلائم شروط حياة الإنسان.

**استنتاج:** يظهر من خلال ما سبق أن العدالة لا ينبغي أن تقف في حدود تحقيق المساواة فقط، بل ينبغي أن تعمل على إنصاف الجميع. لأن العدالة بما هي إنصاف، هي جوهر دولة الحق والقانون، وهي الدولة التي يطمح الجميع لتحقيقها على أرضه، لأنها تقيم توازنا بين الحرية والمساواة، والإنصاف لا يعني إرضاء متطلبات الجيل الحاضر فقط، بل أيضا تلبية متطلبات الأجيال اللاحقة كالحق في بيئة نظيفة.